

بيان لجنة السياسة النقدية
٢٧ سبتمبر ٢٠١٨

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ٢٧ سبتمبر ٢٠١٨ الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة عند مستوى ١٦,٧٥٪ و ١٧,٧٥٪، على الترتيب، وكذلك الإبقاء على كل من سعر العملية الرئيسية عند مستوى ١٧,٢٥٪ وسعر الائتمان والخصم عند مستوى ١٧,٢٥٪.

كما كان متوقعا، ونتيجة للارتفاع الذي تم في كل من أسعار السلع والخدمات المحددة إدارياً في إطار برنامج ضبط المالية العامة للدولة وأسعار الخضروات والفاكهة الطازجة، ارتفع المعدل السنوي للتضخم العام الى ١٤,٢٪ في اغسطس ٢٠١٨ من ١١,٤٪ في مايو ٢٠١٨، بينما استمر المعدل السنوي للتضخم الأساسي في الانخفاض للشهر الثاني عشر على التوالي في يوليو ٢٠١٨ ليسجل ٨,٥٪، قبل ارتفاعه بدرجة طفيفة الى ٨,٨٪ في أغسطس ٢٠١٨.

واستقر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الربع الثاني من عام ٢٠١٨ عند ٥,٤٪، مقارنة بالربع السابق، والذي جاء مدعوماً بشكل أساسي بصافي الطلب الخارجي والاستثمارات المحلية. وقد دعم خلق فرص العمل من انخفاض معدل البطالة خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٨ الى ٩,٩٪، ليسجل أدنى مستوى له منذ ديسمبر ٢٠١٠.

وعلى الصعيد العالمي تواجه بعض اقتصادات الدول الناشئة تحديات نتيجة تقييد الأوضاع المالية العالمية والتوترات التجارية والجيوسياسية. وعلى الرغم من ذلك، كان اثر انتقال تلك التحديات الي التضخم المحلي محدوداً، نظراً لسياسات تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسات الهيكلية والاحترازية التي تم انتهاجها في ضوء برنامج الإصلاح الاقتصادي، والتي أدت الي تحسن مقومات الاقتصاد الكلي.

وفي ضوء ما سبق، قررت لجنة السياسة النقدية ان أسعار العائد الأساسية لدي البنك المركزي تعد مناسبة في الوقت الحالي لتحقيق المعدلات المستهدفة للمعدل السنوي للتضخم العام والمعلنة من البنك المركزي في مايو ٢٠١٧، وهي ١٣٪ (±٣٪) في المتوسط خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٨ ومعدلات احادية بمجرد انتهاء الآثار المؤقتة الناجمة عن إجراءات برنامج ضبط المالية العامة للدولة.

وسوف تستمر اللجنة في متابعة التطورات الاقتصادية عن كثب، ولن تتردد في تعديل سياستها لتحقيق هدف استقرار الأسعار على المدى المتوسط.

قطاع السياسة النقدية

تليفون: ٢٧٧٠١٣١٥

بريد الكتروني: monetary.policy@cbe.org.eg